

1. مفهوم سعر الصرف.....1
2. أشكال (أنواع) سعر الصرف.....1
- 1.2. سعر الصرف الاسمي.....1
- 2.2. سعر الصرف الحقيقي.....2
- 3.2. سعر الصرف الفعلي.....2
3. أنظمة الصرف.....3
- 1.3. نظام الصرف الثابت.....3
- 2.3. نظام الصرف العائم (المرن).....3

سعر الصرف وسوق الصرف

1. مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى.

كما يعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية" كما يمكن أن

نعرفه بطريقة عكسية على أنه: "قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية"، نلاحظ أن

التعريف الثاني أضاف للأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الدولية.

وما يمكن استنباطه من سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:

- العملية: وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.

- المكان: يقصد به سوق الصرف.

- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.

- السعر: وهو علاقة التحويل الذي يمكن من خلاله الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

2. أشكال (أنواع) سعر الصرف

يتحدد سعر صرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات،

فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض للعملات الأجنبية، كما

يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما

يحقق أهدافها، ومن بين أشكال سعر الصرف نذكر:

1.2. سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر

عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام

الصرف المعتمد في البلد، وفي حال تغير سعر الصرف الاسمي للدولار مقابل الدينار نتيجة تفاعل قوى العرض

والطلب على العملة في سوق الصرف بحيث يشتري الدينار الواحد وحدات أكثر من الدولار أين يصبح مثلا 1

دج = 0.5 بدل 1دج = 0.2 نقول أن سعر صرف الدينار ارتفع، أما في حال ما إذا تغير واشترى الدينار وحدات أقل من الدولار أين يصبح مثال 1دج = 0.1 بدل 1دج = 0.2 نقول أن سعر صرف الدينار انخفض. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد.

نستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة، ولا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

2.2. سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن المعدل الذي يمكن من خلاله مبادلة سلة من السلع والخدمات لبلد ما مقابل سلة سلع وخدمات لبلد آخر. مثال إذا كان سعر سيارة في الجزائر هو ضعف قيمتها في اليابان فذلك يعني أن سعر الصرف الحقيقي هو 1 سيارة جزائرية مقابل 2 سيارات يابانية. فهو يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.

وعليه فسعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القدرة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

3.2. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف العملة ما بالنسبة لعدة عمولات أخرى في فترة زمنية معينة بالمقارنة مع فترة أساس، حيث نجد:

أ. **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية يعبر عن متوسط التطور الاسمي في معدل تبادل عملة دولة ما مقارنة بسلة عملات أجنبية مختارة تمثل غالباً عملات الشركاء التجاريين الرسميين للدولة المعنية.

ب. سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يعبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن تطور الجدل الحقيقي لتبادل سلة سلع محلية مع سلة سلع لدول أجنبية مختارة، وهو يعتبر أكثر أنواع سعر الصرف أهمية بالنسبة لصناع قرار السياسة الاقتصادية لما يعكسه من تطور للقوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية لعملات أهم الشركاء التجاريين للدولة المعنية، وبالتالي تطور القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مع بقية الاقتصاديات الأجنبية التي يتعامل معها الاقتصاد المعني.

3. أنظمة الصرف

تنقسم أنظمة الصرف إلى:

1.3 نظام الصرف الثابت

يتحدد في ظلّه سعر الصرف وفق ما تحدّف إليه السلطة النقدية الممثّلة في البنك المركزي للدولة المعنية، والتي تتدخل في سوق الصرف لشراء وبيع العملة بما يمكن من تثبيتها عند المستوى المستهدف. وتُجدر الإشارة هنا أن تغيير سعر صرف العملة المعنية إلى مستوى مستهدف أعلى من المستوى المستهدف السابق يعني أن هنالك "رفعا" في قيمة العملة، في حين أنه لو تغير سعر صرف العملة المعنية إلى مستوى مستهدف أدنى من المستوى المستهدف سابقا يعين أن هنالك "تخفيضا" في قيمة العملة.

تاريخيا، كان نظام الصرف الثابت أحد الركائز الأساسية في النظام النقدي الدولي منذ عهد نظام قاعدة الذهب، أين تم ربط قيمة كل عملة بنسبة محددة مع الذهب ثم مع الدولار الأمريكي في ظل نظام الصرف_الذهب الذي اعتبر فيه الدولار الأمريكي عملة دولية تعمل نفس عمل الذهب، واستمر على ذلك الحال بعد مؤتمر بريتون وودز حتى سنة 1973 عندما تم الإعلان رسميا عن التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو نظام الصرف المرن بعد اختيار نظام بريتون وودز سنة 1973.

2.3 نظام الصرف العائم (المرن)

يتوقف تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف العائم على آليات العرض والطلب على العملات في سوق الصرف، إذ أن تغيير سعر الصرف إلى مستوى أعلى يعني أن هنالك "ارتفاعا" في قيمة العملة، في حين أن تغييره إلى مستوى أدنى يعني أن هنالك "انخفاضا" في قيمة العملة. مع الغياب التام لتدخل السلطات النقدية في سوق من أجل مساندة عملتها المحلية أو اتخاذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملها، ولذلك فإن السلطات تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف.

في ظل نظام تعويم العملة تتحرر السياسة النقدية وتحرر البنوك المركزية من الالتزام بالاحتفاظ بأسعار عملاءها عند قيم معينة أو ضمن هوامش تقلب معينة والتأثير على سعر الصرف في السوق، مما يقود إلى تحقيق استقلالية السياسة النقدية وبالتالي اختفاء العلاقة الضرورية كما هو الشأن في سعر الصرف الثابت بين ميزان المدفوعات وعملية خلق النقود الداخلية، حيث يتاح للاقتصاد في النظام العائم تقرير وتوجيه سياسة نقدية تعمل على متابعة وتحقيق أهداف أخرى، غير سعر الصرف مثل استقرار العمالة والأسعار فلم يعد سعر الصرف قيّدا على السياسة النقدية. والذي يقود بدوره إلى فعالية السياسة النقدية، فعلى سبيل المثال سياسة مكافحة التضخم التي تعمل على تحسين وضعية الميزان الجاري، تترجم بارتفاع تعويم العملة الذي ينعكس بدوره أيضا في الحد من الضغوط التضخمية بتشجيع الواردات والتقليل من الصادرات، وهذا يعتبر مهم جدا، كون أن هذا النظام يسمح بالتالي بمتابعة السياسات الداخلية التي تسعى إلى تحقيق المستوى المستهدف بين التضخم والبطالة.

إن المزايا المحققة فيما يتعلق باستقلالية السياسة النقدية هي مؤكدة ولكن بشكل مماثل تشوبها بعض القيود، فالأزمات المالية في سنوات السبعينات والتسعينات من القرن المنصرم وبالخصوص في الدول الناشئة، قد أوضحت بشكل قوي أن رغبة الحكومات في الاحتفاظ بأسعار صرف ثابتة في محيط يتميز بحرية حركة رؤوس الأموال، قاد إلى مأزق اقتصادية (تجاوز سعر الصرف عن قيمة التوازنية خسارة احتياطات الصرف، تغيرات غير مرغوبة في القاعدة النقدية وغيرها). نجد أن حرية المرونة في سعر الصرف تسمح بدرجة مهمة من الحرية في السياسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالتسيير النقدي لأنه كما سبق التطرق إليه، فإن البنوك المركزية تستطيع اختيار المستوى المرغوب للعرض النقدي بدون الحاجة إلى مراعاة التدخل في سوق الصرف، ولكن في الاتجاه المعاكس يجب مراعاة أن تبني النظام العائم يمكن أن يقود إلى إضعاف القواعد (الحرص على رقابة الفعاليات النقدية) التي تفرضها السلطات النقدية في الأنظمة الثابتة، وينتج عنه خلق ضغوط تضخمية، هذا بالإضافة إلى خلق حلقة مفرغة حيث يؤثر الارتفاع المحدث من الانخفاضات في سعر الصرف على الأجور وبعد ذلك على أغلب الأسعار بما فيها أسعار السلع غير متاجر بها، وهذا ما يقود إلى أن خاصية سعر الصرف في القيام بدور المتغيرة الفعالة في امتصاص الصدمات الخارجية والمساعدة على استعادة التوازن ليست أكيدة إلا في جزء منها.